

## مطلوب أكثر من ١٨ مليون وظيفة!

بقلم مسعود أحمد

تمثل البطالة مشكلة مزمنة بالنسبة للبلدان الستة المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا – وهي مصر والأردن ولبنان والمملكة المغربية وسوريا وتونس. فمعدلات البطالة في تلك البلدان من أعلى المعدلات على مستوى العالم. ويمكن أن يتسبب ذلك في تكاليف اقتصادية وكذلك اجتماعية ضخمة، مع احتمال نشأة ما وصفه المدير العام للصندوق بأنه "جيل ضائع" من العاطلين عن العمل.

وتبدو الأرقام مذهلة بالنسبة لبلدان المنطقة الستة حسبما ترد في عدد أكتوبر ٢٠١٠ من تقريرنا عن آفاق الاقتصاد الإقليمي:

- كان متوسط البطالة في العقدين الماضيين في حدود ١٢% وكان لا يزال في حدود الخانتين في عام ٢٠٠٨.
  - حتى النمو الأسرع الذي حققته هذه البلدان بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٨ لم يُحدث سوى فرق طفيف بالنسبة لمشكلة البطالة.
  - ومن المثير للقلق أيضا أن البطالة مركزة في فئة الشباب والمتعلمين. فالبطالة بين الشباب تبلغ حوالي ٢٠%، وهي بذلك من أعلى المعدلات على مستوى العالم، بل إنها تجاوزت المستويات العالمية في بعض البلدان.
- وكان ارتفاع البطالة في المنطقة قد أدى في السابق إلى سفر أعداد كبيرة من العمالة إلى الخارج بحثا عن العمل. وتشير بعض التقديرات إلى أن نسبة تصل إلى ١٥% من القوى العاملة في هذه البلدان كمجموعة تعمل حاليا في الخارج.
- لكن المنطقة لا تستطيع الاستمرار في تحمل الوضع الراهن. فقد أصبحت هناك ضغوط تنافسية متزايدة من الأسواق الصاعدة الأخرى. ويعني الارتفاع الحاد في معدلات بطالة الاقتصادات المتقدمة أن احتمالات تشغيل العمالة فيها سوف تتراجع، ومن ثم فإن السفر إلى الخارج لم يعد مفتاح "الحل" كما كان من قبل.

والتحدي القادم هو تحدٍ جسيم. فعلى مدار العقد الماضي، زادت القوى العاملة في هذه البلدان الستة بمتوسط ٢,٧٥% سنويا، وهو معدل نمو أسرع من مثيله في أي منطقة أخرى من العالم باستثناء إفريقيا. وبينما يُتوقع أن يتباطأ نمو العمالة إلى حد ما على مدار العقد القادم، فمن المرجح أن يظل أسرع من المسجل في معظم مناطق العالم الأخرى.

وعلى ذلك، تحتاج هذه البلدان إلى إيجاد ١٨,٥ مليون فرصة عمل على أساس التفرغ خلال العشر سنوات القادمة لتوفير وظائف للشباب الباحث عن أول وظيفة له ولتخفيض معدل البطالة الحالي.

### ما السبب وراء ارتفاع البطالة المزمن؟

أولاً، لا يملك الباحثون عن فرص العمل نوع المهارات التي تطلبها الشركات الساعية للنجاح في الأسواق المحلية والدولية. وقد أُدخِلت تحسينات كبيرة على فرص الالتحاق بالتعليم، لكن الشركات لا تزال تشكو بصفة مستمرة من عدم توافر المهارات الملائمة لدى الباحثين عن وظائف، مما يشير إلى أن المدارس والجامعات لا تستطيع تخريج كوادر بالمهارات المطلوبة.

ثانياً، أدت ممارسات التعيين في القطاع العام إلى خلق توقعات للباحثين عن عمل لا تستطيع الشركات الخاصة تحقيقها في أغلب الأحوال. فحكومات المنطقة تبحث عن يحملون درجات جامعية، لكنها قليلاً ما تركز على نوع الدرجة المطلوبة. وأجور القطاع العام مرتفعة نسبياً، حيث تتجاوز الأجور في القطاع العام المصري، على سبيل المثال، ما تدفعه الشركات في القطاع الخاص بنسبة ٤٨% في المتوسط.

### ما الذي ينبغي عمله؟

**تعزيز النمو:** رغم أن النمو ليس هو الحل الوحيد لمشكلة البطالة، فإنه يساعد على حلها. لكن النمو يواجه تحديات صعبة أيضاً.

- فهناك تباطؤ في النمو لدى شركاء المنطقة التجاريين التقليديين في أوروبا، وهناك منافسة متزايدة من الأسواق الصاعدة التي أصبحت تحقق نمواً سريعاً في عالم اليوم.
- ويمكن تحقيق تقدم كبير نحو زيادة النمو عن طريق تبسيط القواعد التنظيمية المرهقة في الغالب واتخاذ ما يلزم من إجراءات أخرى لتحسين بيئة الأعمال.
- وإضافة إلى ذلك، تحتاج هذه البلدان إلى المشاركة بصورة أفضل في سلاسل العرض العالمية. كذلك ينبغي أن تنتظر إلى الأسواق الصاعدة الأخرى باعتبارها بلداناً شريكة يمكن أن يكون التعاون معها مثمراً (وليس باعتبارها مجرد بلدان منافسة).

**مساعدة الباحثين عن عمل على اكتساب المهارات المناسبة:** والتحدي الذي يمثله هذا الهدف هو تحسين اتساق التعليم مع المتطلبات المهنية اللازمة في أسواق اليوم. ومما قد يساعد في هذا الصدد الاستعانة بالشركات أو ربما الغرف

التجارية للمشاركة في وضع مناهج التعليم. وإضافة إلى ذلك، يمكن أن يزداد إقبال الشركات على تعيين العاطلين عن العمل إذا ما شارك هؤلاء العاطلين في برامج تدريبية مصممة بعناية لتلبية الاحتياجات الواقعية.

وهناك بالفعل عدد من الشراكات المبتكرة على هذا المنوال بين القطاعين العام والخاص.

- ففي الأردن، على سبيل المثال، تقدم مؤسسة "إنجاز" – وهي شراكة بين وزارة التعليم والقطاع الخاص بدأت في عام ١٩٩٩ (وتوسعت الآن لتشمل ١٢ بلدا في المنطقة) – مهارات العمل الجماعي للأطفال، وكذلك التفكير من منظور العمل الحر، والتدريب على الاستعداد للعمل.
- وبالمثل، يعمل مكتب تنمية المهارات وريادية الأعمال التابع لجامعة القاهرة على تمكين الطلاب من الابتكار وبدء مشروعاتهم الخاصة واكتساب المهارات التي تتطلبها السوق عن طريق سلسلة من التدريب العملي وبرامج التدريب الداخلي.
- وعبر بلدان المنطقة، تعمل "مؤسسة التعليم من أجل التوظيف" مع الشركات والصناعات المختلفة لتحديد الطلاب على المهارات وتقديم برامج تدريبية للشباب تصمم خصيصا لتلبية هذا الطلب.

**الفصل بين الحماية الاجتماعية ولوائح العمل:** لا شك أن الحكومات يجب أن تمد يد العون لمواطنيها عندما يواجهون ظروفًا صعبة. غير أن هذا العون يجب أن يقدم بطريقة لا تتسبب في مشكلات جديدة. فالشركات يجب أن يكون بإمكانها تسريح العمالة إذا كان نشاطها يمر بفترة من الهبوط الحاد. وبدلاً من لوائح سوق العمل المفرطة في التشدد، هناك وسيلة أفضل توفر الحماية لمن يحتاج إليها، وهي شبكات الأمان الاجتماعي المصممة بدقة لكي تصل إلى المستحقين – والتي تتضمن نظاماً لتأمينات البطالة. والتحدي هنا هو تحقيق التوازن الصحيح بين المسارين.

---

للاطلاع على هذا المقال في المدونة الإلكترونية: <http://blog-imfdirect.imf.org/2010/10/31/more-than-18-million-jobs-needed/>

الصفحة الرئيسية لمدونة الصندوق الإلكترونية: <http://blog-imfdirect.imf.org/>

---